

2025/73.

واردات عدد
30 جوان 2025
مجلس نواب الشعب مكتب الشبيبة المركزي

مقترح قانون يتعلق بتنقيح بعض أحكام المجلة الجزائية

فصل وحيد: تلغى أحكام الفصول 261 و262 و264 من المجلة الجزائية، وتُعوض بالأحكام التالية:

الفصل 261 (جديد)

يُعاقب بالسجن من خمسة عشر عاما إلى عشرين عاما مُرتكب السرقة الواقعة باستعمال أحد الأمور الأول والثاني والخامس من الأمور المُقررة بالفصل 260.

الفصل 262 (جديد)

يُعاقب بالسجن من اثني عشر عاما إلى خمسة عشر عاما مُرتكب السرقة الواقعة بتوافر الأمرين الثالث والرابع من الأمور المُقررة بالفصل 260.

الفصل 264 (جديد)

يكون العقاب بالسجن لمدة خمسة أعوام وبخطية قدرها ألفي دينار بالنسبة إلى كل أنواع السرقات والاختلاسات الواقعة في غير الصور المبينة بالفصول من 260 إلى 263 من هذه المجلة. والمحاولة موجبة للعقاب.

2025/73.

شرح أسباب

لمقترح قانون يتعلّق بتنقيح بعض أحكام المجلة الجزائية

تعدّ المجلة الجزائية الصادرة منذ سنة 1913 الأساس الذي تقوم عليه السياسة الجزائية ببلادنا، فهي التي تحدّد أنواع الجرائم والعقوبات المقرّرة لكل منها، وتضع القواعد العامة لتطبيق هذه العقوبات. وتجدر الإشارة إلى أنّه وعلى الرغم من إدخال تعديلات متتالية على العديد من أحكامها وعلى مجلة الإجراءات الجزائية الراجع تاريخ صدورهما إلى سنة 1968، فإنّ سياستنا الجزائية تظلّ إلى يومنا هذا محل متابعة وتقييم وتدارس من طرف المختصين والمهتمين بالشأن الجزائي عموماً.

هذا وتبعا للتطورات الحاصلة في المجتمع، فإنّ التفكير في معالجة الظواهر الاجتماعية من جهة الردع ومن جانب التوقّي على حد سواء يبقى قائماً ومطلوباً بما يتيح طرح عديد الأفكار والتصورات التي من شأنها المساهمة في مسار مراجعة السياسة الجزائية التونسية.

وفيما يتصل على وجه الخصوص بالسياسة الجزائية المتعلقة بالسرقات وما شابهها فإنّها تركز على عدة جوانب، من بينها تحديد العقوبات المناسبة لكل نوع من أنواع السرقات، وتوفير التدابير الوقائية التي تمنع ارتكابها. كما تتضمن هذه السياسة أيضاً إعادة التأهيل للمجرمين بعد انتهاء فترة العقوبة. ولكن أمام استفحال جرائم السرقة خاصة باستعمال العنف، وحيث أنّ محدودية العقوبة المسلّطة تشكّل أهمّ عوامل انتشار هذه الظاهرة، فإنه يقترح تغيير كيفية التعامل مع هذه الجرائم من خلال اللجوء إلى تشديد درجات الردع، وذلك طبعاً وقبل كلّ شيء ضمن سياسة وطنية متعددة الجوانب لا تقتصر على البعد الجنائي فحسب بل تتعدّاه إلى ما هو ثقافي وإعلامي وتربوي وتنموي.

وفي الجانب الجنائي التشريعي، فقد تتالت النداءات من أجل تشديد العقوبات على الخارجين عن القانون بالنظر إلى ارتفاع نسب جرائم السرقات بمختلف أشكالها، وهو ما يرى فيه التونسيون تهديداً لممتلكاتهم وللأمن العام وسلامة المواطنين في الشوارع وفي وسائل النقل والفضاءات العامة، ممّا ضاعف الخوف عند طيف منهم ليصل حد التقليل من تحركاتهم وتنقلاتهم.

وفي هذا السياق يندرج مقترح تنقيح بعض الأحكام من المجلة الجزائية.

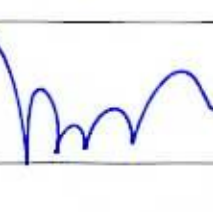
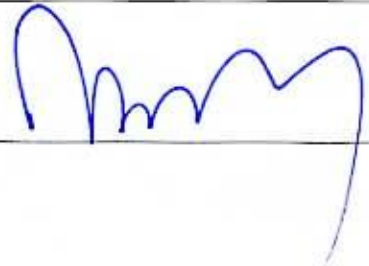
2025/73.

30 ج 2025

مجلس النواب
مكتب الضبط المركزي

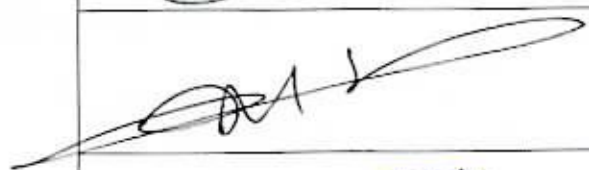
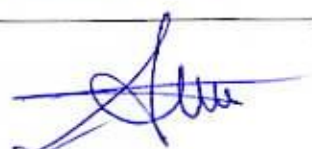
قائمة النواب المبادرين بمقتراح قانون

يتعلق بتنقيح بعض أحكام المجلة الجزائية

عدد	الاسم واللقب	الإمضاء
1	فخر الدين فلول	
2	أيمن بن صالح	
3	مصطفى البويكري	
4	طارق الربيعي	
5	فيصل المعني	
6	سامي رايس	
7	فندي رجب	
8	معز الرضاوي	
9	عبد الحبيب الهادي	

2025/73.

2025/73.

(M)	لطفى سعداوي	10
	حاج الصناب	11
	الطبيب الطائي	12
	الشيخ هز'ط	13
	يونس طنتو	14
	محمد شحير	15
	آمار الموددي	16
	نزهة السبيك	17
	صالح المسالي	18
		19
		20
		21

2025/73.

الزكاة على

30 جوان 2025

مكتب الشؤون المركزية

2025/73 .

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردو في، 3٠ جوان 2025

تصريح

بتبني مقترح قانون

صالح السالم

إني الممضي (ة) أسفله

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من

النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بتنقيح بعض أحكام المجلة الجزائية
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	فصل وحيد

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في

إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء

2025/73

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في، ٢٥ جوان ٢٠٢٥

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله مؤيد السبراني
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح بعض أحكام المجلة الجزائية
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	فصل وحيد

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء

2025/73

باردو في، 30 جوان 2025

تصريح

بتبني مقترح قانون



إنني الممضي (ة) أسفله

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأتبيّ عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح بعض أحكام المجلة الجزائية
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	فصل وحيد

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء



2025773

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في، 30 ج 2025

تصريح

بتبني مقترح قانون

أحمد المودب

إنني الممضي (ة) أسفله

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بتنقيح بعض أحكام المجلة الجزائية
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	فصل وحيد

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء

2025/73

باردو في، 30 جوان 2025

تصريح

بتبني مقترح قانون

صالح مصباح

إنني الممضي (ة) أسفله
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح بعض أحكام المجلة الجزائية
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	فصل وحيد

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء



2025773

باردو في، محمد بن عبد الله

تصريح

بتبني مقترح قانون

الحفي سعداوي

إني الممضي (ة) أسفله
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصريح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بتنقيح بعض أحكام المجلة الجزائية
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	فصل وحيد

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء

2025/73

باردو في، 30 جوان 2025

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله النائب فتحي رجب
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بتنقيح بعض أحكام المجلة الجزائية
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	فصل وحيد

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء



باردو في، 30 ص 2025/73

تصريح

بتبني مقترح قانون

رطب الرطابي

إني الممضي (ة) أسفله
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح بعض أحكام المجلة الجزائية
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	فصل وحيد

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء



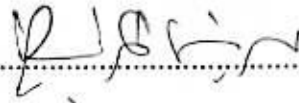
2025773

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في 30 جوان 2022

تصريح

بتبني مقترح قانون



إني الممضي (ة) أسفله

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بتنقيح بعض أحكام المجلة الجزائية
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	فصل وحيد

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء



2025773

باردو في، 25 جوان 2022

تصريح

بتبني مقترح قانون

عبدل بن علي

إني الممضي (ة) أسفله
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح بعض أحكام المجلة الجزائية
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	فصل وحيد

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء

2025/73

باردو في، 30 جوان 2025

تصريح

بتبني مقترح قانون

محرر في

إنني الممضي (ة) أسفله
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح بعض أحكام المجلة الجزائية
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	فصل واحد

وإنّي على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه

الإمضاء

2025773

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في، 30 صوات 2025

تصريح

بتبني مقترح قانون

محمد طه البودكري

إني الممضي (ة) أسفله
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصريح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بتنقيح بعض أحكام المجلة الجزائية
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	فصل وحيد

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء

2025/73

باردو في، 30 جوان 2024

تصريح

بتبني مقترح قانون

أحمد بن صالح

إني الممضي (ة) أسفله
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بتنقيح بعض أحكام المجلة الجزائية
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	فصل وحيد

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء

2025/73

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في، 30 / 06 / 2025

تصريح

بتبني مقترح قانون

طارق الرابي

إني الممضي (ة) أسفله
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح بعض أحكام المجلة الجزائية
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	فصل وحيد

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء

2025/73

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في، 2025/01/31

تصريح

بتبني مقترح قانون

فصل المصنف

إني الممضي (ة) أسفله
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بتنقيح بعض أحكام المجلة الجزائية
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	فصل وحيد

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء

2025/73

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في، ٢٥ جوان ٢٠٢٥

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله سليم رابح
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح بعض أحكام المجلة الجزائية
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	فصل وحيد

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه

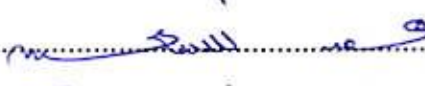
الإمضاء

2025/73

باردو في، 30 جوان 2025

تصريح

بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله  عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأتبيّ عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بتنقيح بعض أحكام المجلة الجزائية
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	فصل وحيد

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء



2025/73

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في، 30 جوان 2025

تصريح بتبني مقترح قانون

في الدّين فللون

إنّي الممضي (ة) أسفله
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأتبيّ عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح بعض أحكام المجلة الجزائية
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	فصل وحيد

وإنّي على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء